

Distr.: General
15 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

محضر موجز للجلسة ٣٧٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سيك (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

التطورات التي استجرت منذ الجلسة السابقة للجنة

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين

المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، جاكرتا، ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، جاكرتا، ١٦ كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٥

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-19646X (A)



إحاطة بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب
الاحتلال الإسرائيلي
مسائل أخرى

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

التطورات التي استجذت منذ الجلسة السابقة للجنة

٢ - الرئيس: قال إن مجلس الأمن عقد، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، جلسة مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وإضافةً إلى ذلك، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الأمين العام مع رئيس دولة فلسطين ورئيس وزراء إسرائيل بهدف نزع فتيل التوترات بين البلدين. وفي ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أدلت فيها السيدة روبيليس دي تشامورو (نيكاراغوا)، نائبة الرئيس، ببيان باسم اللجنة.

٣ - وأضاف قائلاً إن اللجنة أنشئت قبل ٤٠ سنة تماماً باعتماد الجمعية العامة القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية إلى اللجنة أن توصي بوضع برنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي عام ١٩٧٦، قدمت اللجنة هذا البرنامج إلى مجلس الأمن، لكنه، لسوء الحظ، لم يُعتمد. وقد دعمت اللجنة، منذ إنشائها، الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، ونظمت اجتماعات في جميع أنحاء العالم للتوعية بالقضية الفلسطينية، وتحتفل سنوياً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في الأمم المتحدة ومكاتبها في جميع أنحاء العالم. غير أن اللجنة لم يكن من المقرر أن تواصل أعمالها لمدة بهذا الطول؛ حيث كان من المتوقع حل النزاع على وجه السرعة. لكن للأسف استمر

النزاع، ولا تزال هناك حاجة ملحة لأعمال اللجنة بغرض تحقيق حل قائم على وجود دولتين.

٤ - وتابع قائلاً إن من ضمن الإنجازات التي تحققت مؤخراً منح دولة فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة؛ وإعلان الجمعية العامة سنة ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ ورفع علم دولة فلسطين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ورفع العلم ليس مجرد لفظة رمزية؛ إذ يمثل محطة جديدة من محطات انتصار الفلسطينيين في مسعاهم إلى استعادة كرامتهم. غير أن هذه الإنجازات لا ينبغي أن تُغفل المجتمع الدولي عن الحالة المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

٥ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن الانتفاضة الشعبية التي يقودها الشباب الفلسطيني هي الآن في شهرها الثاني. فقد قتل نحو ٨٠ من المدنيين الفلسطينيين، الكثير منهم من النساء والأطفال، وجرح ٣٠٠٠ آخرون بالذخيرة الحية والطلقا المطاطية. واحتجز ٦٠٠٠ فلسطيني آخرون، من بينهم مئات الأطفال. وقد اكتشفت مقاطع فيديو عديدة توثق عمليات القتل بطريقة الإعدام وعمليات الاستجواب الوحشية للفلسطينيين على يد قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك تعذيب طفل في الثالثة عشرة من عمره. وقد بدأت الانتفاضة في مدينة القدس القديمة في محيط المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، وبعد ذلك عمت جميع الأراض الفلسطينية المحتلة وتجمعات العرب الفلسطينيين من مواطني إسرائيل.

٦ - ومضى قائلاً إن السبب في اندلاع الانتفاضة الشعبية هو استمرار تطرف حكومة اليمين الإسرائيلية، والمستوطنون المدعومون منها بطرق لا حصر لها منها الأسلحة. فقد قاد

بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما منطقتي المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف. ويجب على المجتمع الدولي والمجلس، في الأجل الطويل، أن يضمن الإبقاء على الاتفاق التاريخي المتعلق بوضع هذين الموقعين المقدسين. ومن بين السبل الكفيلة بتحقيق ذلك الهدف نشر مراقبين دوليين في العديد من أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ليكونوا بمثابة عازل بين القوات العسكرية الإسرائيلية والمتطرفين من جهة، والمصلين في المسجد الأقصى وسكان القدس الشرقية، من الجهة الأخرى. وعلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، التعامل بجدية مع مسألة الحماية، بهدف نزع سلاح كل المستوطنين على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ٩٠٤ (١٩٩٤).

٩ - واسترسل قائلاً إن سحب القوات الإسرائيلية، والتعامل مع مسألة الحماية، وضمن الوضع التاريخي الراهن تدابير يمكن أن تؤدي إلى تخفيف التوتر وتدشين عملية سياسية جديدة لإنهاء الاحتلال وضمن استقلال دولة فلسطين. والواقع أن هذه التدابير مدرجة في مشروع القرارين اللذين اقترحتهما فرنسا ونيوزيلندا وينظر فيهما مجلس الأمن في الوقت الراهن. وتساءل عما إذا كان مجلس الأمن على استعداد لتحمل مسؤوليته بالبدء في إجراء مناقشة جادة بشأن توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين. وأوضح قائلاً إن المجلس، في واقع الأمر، سبق له تناول مسألة الحماية في القرارات ٦٠٥ (١٩٨٧)، و ٦٧٢ (١٩٩٠)، و ٦٧٣ (١٩٩٠)، و ٦٨١ (١٩٩٠). وإضافةً إلى ذلك، أعدت الأمانة العامة للأمم المتحدة دراسة تتناول توفير الحماية الدولية للفلسطينيين، أحالها الأمين العام إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٠ - وأعرب عن الأمل في أن يعمل المجتمع الدولي بصورة جماعية لاعتماد قرار في مجلس الأمن يحدد جدولاً زمنياً

المتطرفون الإسرائيليون، بمن فيهم أعضاء الكنيست، مجموعات إلى داخل المسجد الأقصى ورفعوا العلم الإسرائيلي مما أدى إلى إثارة مشاعر الفلسطينيين بشدة، وهو ما حدا بهم إلى الرد بصورة عفوية مدافعين عن تلك الأماكن المقدسة. وإن كانت السلطة القائمة بالاحتلال لا تستطيع ضمان السلم والأمن الدوليين في القدس الشرقية، حيث تفرض سيطرتها بالكامل، فينبغي لها أن تعترف بعدم قدرتها على الاستمرار في قمع الشعب الفلسطيني. والسبيل المنطقي الوحيد لضمان السلم والأمن للجميع هو إنهاء إسرائيل احتلالها لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية. فاستخدام التدابير الأمنية ضد الفلسطينيين مآله الفشل؛ ذلك أن إسرائيل لا يمكنها أن تكسر إرادة الشعب الفلسطيني. ففي كثير من الحالات، لا يكافح الشباب الفلسطيني بشيء يتعدى الحجارة والسكاكين، بينما تقابلها قوات الأمن الإسرائيلية بالعنف الوحشي. وعندما تقع مشكلة تضم يهودا، يعرف الجنود الإسرائيليون كيف يصيبونهم دون أن يقتلوهم، لكن في حالة الفلسطينيين، يتحولون إلى وحوش يطربون لسماح قذح أرنبة أسلحتهم.

٧ - وتابع قائلاً إن الانتفاضة أعادت قضية فلسطين مرة أخرى إلى مركز الصدارة. أمّا من يؤمنون بأن وعود الحكومة الإسرائيلية الجوفاء باحترام الوضع التاريخي الراهن فيما يتعلق بالمسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف ستحقق السيطرة على الوضع، فهم واهمون. أمّا وقد سمح رئيس الوزراء الإسرائيلي حتى لأعضاء حكومته بتحدي الوضع الراهن، فإنه لا يستطيع ضمان احترام الاتفاق التاريخي بشأن هذين الموقعين المقدسين.

٨ - واستطرد قائلاً إن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، يجب أن يتخذ من الإجراءات الفورية ما يضمن انسحاب الوحدات العسكرية الإسرائيلية من مناطق النزاع

مشروع القرار: البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تفضل به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة

١٢ - الرئيس: عرض مشاريع القرارات الأربعة المقدمة في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال، فقال إنها قد استُكملت لتعكس آخر التطورات السياسية والتطورات الأخرى. ووجه انتباه اللجنة إلى بعض الأحكام الجديدة المتعلقة بما يبذله مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من جهود ترمي إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠/٦٩؛ وإلى جهود اللجنة وأنشطتها في إطار الاحتفال بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وإلى ما طُلب إلى الأمين العام من أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين في العامة بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها؛ وإلى ما طُلب إلى إدارة شؤون الإعلام من مواصلة مبادراتها التي تساهم مساهمة فعالة في إيجاد مناخ دولي يُفضي إلى الحوار ويدعم جهود السلام. وورد في مشاريع القرارات أيضاً الإعراب عن القلق بشأن الحالة على أرض الواقع، ولا سيما جميع أعمال العنف والتخويف والاستفزاز.

١٣ - وقال إن وفد دولة فلسطين أجرى مشاورات مع مختلف المجموعات الإقليمية بشأن مشاريع القرارات التي وافق عليه المكتب.

١٤ - السيد إمفولا (ناميبيا)، نائب الرئيس: قال إن دعم المجتمع الدولي ضروري لمواصلة عمل اللجنة. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يؤيد التوصيات الواردة في مشروع القرار المتعلق بشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة، ويدعو إلى تخصيص الموارد التي تحتاج إليها اللجنة من أجل تعزيز أداؤها. ومن الضروري أيضاً توفير التمويل الكافي للبرنامج الإعلامي الخاص، نظراً إلى أهميته البالغة في نشر المعلومات،

لإجراء المفاوضات وإنهاء الاحتلال؛ ويرسي أساساً تقوم عليه تسوية سياسية عادلة تستند بقوة إلى القانون الدولي والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة؛ ويدشن عملية جماعية تضم إسرائيل وفلسطين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الأهمية، بما فيها البلدان العربية. وفي إطار تحقيق هذه الغاية، اجتمع وزراء الخارجية العرب في الرياض في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، واعتمدوا عدة قرارات دعوا فيها إلى الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، كما دعوا مجلس الأمن لاتخاذ قرار في هذا الصدد. وذكر الوزراء أنه حال عدم اتخاذ المجلس قراراً من هذا القبيل، فإنهم سينظرون في الدعوة إلى عقد دورة طارئة للجمعية العامة.

١١ - السيد إمفولا (ناميبيا)، نائب الرئيس: قال إن من المؤسف أن الوضع، بعد ٤٠ عاماً من عمل اللجنة، لم يتحسن، بل إنه يتدهور في واقع الأمر. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده الرامية إلى حل قضية فلسطين. ومن المخيب للآمال أن ثمة انقسامات ما زالت قائمة بشأن القضية، حيث يتجاهل بعض الزعماء محنة الفلسطينيين. وينبغي لأعضاء اللجنة أن يواصلوا مناقشة المجتمع الدولي، وممارسة الضغط عند الإمكان، واستخدام المنابر التي أنشأها الأمم المتحدة للتوعية. وحث حديثه قائلاً إن من الضروري أيضاً العمل مع الأكاديميين والنشطاء الموجودين في الميدان بهدف التوعية بالقضايا الراهنة.

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بقضية فلسطين
مشروع القرار: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

مشروع القرار: شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة
مشروع القرار: التسوية السلمية لقضية فلسطين

١٨ - الرئيس: وجه الانتباه إلى ورقة العمل رقم ٧ التي تتضمن البرنامجين المؤقتين للمؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، المقرر عقده في جاكارتا يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، المقرر عقده أيضا في جاكارتا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقال إن هاتين المناسبتين ستوفران لوضعي السياسات وصانعي القرارات والمجتمع المدني والجمهور بصفة عامة أحدث المعلومات عن الحالة الراهنة في القدس بهدف تعزيز الدعوة الدولية إلى وقف التغييرات الديمغرافية المنهجية الجارية في القدس الشرقية، ولا سيما في المدينة القديمة وما حولها.

١٩ - وأضاف قائلاً إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على البرنامجين المؤقتين.

٢٠ - وقد تقرر ذلك.

إحاطة بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي

٢١ - السيد الحفيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد))، أرفق ببيانه عرضا بالشرائح الرقمية، فقال إن الجمعية العامة، في قرارها ٢٠/٦٩، طلبت إلى الأونكتاد أن يقدم تقريرا عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. لكن هذه التكاليف من الضخامة بحيث لا يمكن حصر هذا الموضوع في تقرير واحد. ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن يوجد حل عادل ودائم لحنة الشعب الفلسطيني دون إجراء تقييم دقيق للأضرار التي نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة.

٢٢ - وأردف قائلاً إن وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني التابعة للأونكتاد قد أنشئت في عام ١٩٨٥ لتضطلع بولاية

حيث لا يمكن تحقيق فائدة تُذكر دونها. وذكر أن وفد بلده يعتقد أنه كان ينبغي التأكيد مجددا على الصعوبات التي يعاني منها الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة في مشاريع القرارات.

١٥ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن من الضروري الحفاظ على الدعم المقدم من أكبر عدد ممكن من البلدان والمجموعات السياسية لمشاريع القرارات، لكن من الصعب تناول التطورات الجارية على أرض الواقع بموضوعية مع مواصلة الحصول على الأصوات اللازمة. وأعرب عن أمل وفد بلده في الحفاظ على تصويت البلدان الأوروبية بالإجماع على ما لا يقل عن ١٣ من أصل ١٦ قرارا ذات صلة بقضية فلسطين، لا سيما القرارات ذات الطابع السياسي منها. ومن الضروري معالجة الاحتياجات المالية المعقدة المتعلقة بالقرارات، لا سيما عندما تترتب عليها آثار جديدة في الميزانية البرنامجية قد تجعل بلدا ما يصوت ضدها. ومن الضروري التفكير في سبل مبتكرة للحصول على الموارد المطلوبة مع الحفاظ على الدعم الدولي.

١٦ - وتابع قائلاً إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تتضمن ستة برامج متعلقة بالقضية الفلسطينية تترتب عليها آثار مالية. فسيكون من الضروري، على الأقل، الإبقاء على مستويات الميزانية القائمة المخصصة لهذه البرامج، حتى يتسنى لها الاضطلاع بولاياتها. وبما أن اللجنة الخامسة تعتمد جميع القرارات بتوافق الآراء، فيجب التوصل إلى اتفاق بين جميع أصحاب المصلحة.

١٧ - اعتمدت مشاريع القرارات.

المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، جاكارتا، ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومنتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني بشأن قضية فلسطين، جاكارتا، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (ورقة العمل رقم ٧)

عدم انتظام في إمدادات الكهرباء. وعلاوة على ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي ظل يتزايد حتى عام ٢٠٠٦، ينخفض الآن بوتيرة مذهلة.

٢٥ - وتابع قائلاً إن من المهم للغاية الحصول على تقييم دقيق للخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، لأن من شأن ذلك أن يساعد على رسم صورة واضحة للظروف العصيبة التي يعيشون فيها وكيف أضعفت تلك الظروف قدرتهم على المحافظة على مستوى معيشي لائق، ناهيك عن بقائهم على قيد الحياة. ومن شأنه أيضاً أن يتيح الفرصة للمجتمع الدولي لزيادة تكلفة الاحتلال على إسرائيل التي لطالما تمكنت من مواصلة احتلالها مع إفلاتها من العقاب. ووفقاً لما ذكره القاضي ريتشارد غولدستون، الذي تولى في عام ٢٠٠٩ رئاسة بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، فالظروف التي وجد الفلسطينيون أنفسهم فيها تعود في الأصل إلى الاحتلال. وتحديد الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين من جراء الاحتلال كمياً من شأنه أن يساعد على تحديد نطاق رقمي يمكن الرجوع إليه في سياق المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة لقضية فلسطين.

٢٦ - ومضى قائلاً إن هناك نهجين يمكن استخدامهما لقياس تكلفة الاحتلال، وهما: نهج الدخل ونهج المنفعة. وبموجب نهج الدخل، يحاول الاقتصاديون تحديد مصدر الدخل أو العائدات التي حُرِم منها الأشخاص والأعمال التجارية بسبب الاحتلال أو انتهاك القانون الدولي، وكيفية التعويض عن تلك الخسائر، وكيفية استعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه حتى الوصول إلى الحالة التي تمكّن الناس من الحصول على نفس مستوى الإيرادات والدخول التي حرموا منها. وعلى الرغم من أن نهج الدخل يمكن أن توفر أرقاماً ثابتة، فلا يمكن أن يشمل بالكامل مدى الصعوبات التي

تتمثل في تقييم أثر السياسة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني. وفي الفترة من عام ١٩٩٤، وهو العام أنشئت فيه السلطة الفلسطينية، إلى عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي اندلعت فيه الانتفاضة الثانية، كانت تقارير الوحدة إيجابية وكانت تركز على تقييم الطاقات الكامنة في الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستدرك قائلاً إن نبرة تلك الدراسات تغيرت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وتحول تركيزها إلى تقييم تكلفة الاحتلال. وأعرب عن أسفه إزاء عدم قدرة الوحدة، نظراً لمحدودية الموارد وضخامة المهمة المكلفة بها، على إعداد دراسة شاملة ونهائية لتكلفة الاحتلال. ومع ذلك، فإن الأونكتاد هي وكالة الأمم المتحدة التي ينبغي أن تجري تلك الدراسة ولديها الخبرات التي تؤهلها لذلك؛ ونقص الموارد هو العقبة الوحيدة التي تعترض سبيلها.

٢٣ - السيد قبرصي (الأستاذ الفخري، جامعة ماك ماستر)، أرفق ببيانه عرضاً بالشرائح الرقمية، فقال إن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة كان قادراً على البقاء قبل احتلال إسرائيل تلك الأراضي في عام ١٩٦٧. وحتى ذلك الوقت، كان الاقتصاد الفلسطيني قادراً على مواحه التزايد المستمر في السكان بمتوسط دخل فردي مقداره نحو ١ ٥٠٠ دولار بأسعار عام ٢٠٠٤. وللأسف، فإن الاقتصاد الذي كان يدرّ دخلاً متوسطاً حينئذ أصبح الآن على شفا الانهيار جنباً إلى جنب مع السكان الذين يدعمهم.

٢٤ - ومضى قائلاً إن الحالة في غزة متردية للغاية. وقد جاء في تقرير حديث صادر عن الأونكتاد أن سكان غزة يعيشون في ظروف لا يمكن تحملها. ويقف معدل البطالة في غزة عند معدل يبلغ ٤٥ في المائة، و ٦٣ في المائة من شباب غزة عاطلون عن العمل، وهي أعلى نسبة في العالم. وجل إمدادات المياه في غزة غير صالحة للاستهلاك الآدمي، وهناك

الدولي. وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، الذي ما فتئت الجمعية العامة تعيد تأكيد ما ورد به واضح وضوح الشمس بشأن حق الشعب الفلسطيني في العودة وفي الحصول على تعويضات. وحقوق الفلسطينيين تؤيدها كذلك مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة ببرد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين المعروفة أيضا باسم "مبادئ بنهيرو" التي سبق تطبيقها في العديد من الحالات منها البوسنة والهرسك وغواتيمالا وأفغانستان وقبرص؛ وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وما عليه العمل في لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، التي أنشئت لاتخاذ ما يلزم حيال المطالبات المتعلقة بالخسائر والأضرار المتكبدة نتيجة لغزو العراق واحتلاله للكويت.

٣٠ - واسترسل قائلا إن من الضروري استحداث آلية داخل الأمم المتحدة تعضد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالمسألة وتقدم حصرا مستندا إلى الأدلة ومثبتا ومنهجيا للتكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي وإضفاء الطابع المؤسسي على تلك الآلية.

٣١ - السيد الخفيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): أرفق بيانه عرضا بالشرائح الرقمية، فقال إن الأونكتاد والبنك الدولي والفلسطينيين أنفسهم قد أنجزوا معظم أعمال تقييم تكلفة الاحتلال. واستنادا إلى دراسة للأونكتاد لعام ٢٠٠٦، خسر الاقتصاد الفلسطيني زهاء ٨,٤ بلايين دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وثالث رصيده الرأسمالي في الفترة بين عام ٢٠٠٠، الذي اندلعت فيه الانتفاضة الثانية، وعام ٢٠٠٥، بسبب تشديد الحصار الإسرائيلي.

٣٢ - وأعقب ذلك بقوله إن نحو مليونين وخمسمائة ألف شجرة مثمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد اقتلع أو أتلفت

يكابدها الشعب الذي يزرع تحت الاحتلال أو الإصابات التي يعاني منها. أما نهج المنفعة، فهو أفضل بكثير لأنه يضع في اعتباره أيضا المعاناة النفسية. واتباع هذا النهج تدعمه تجربة سابقة؛ فعلى سبيل المثال، في إطار برنامج (تعويضات) فيدرغوتماخونغ الذي أنشأته ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم يكن في وسع اليهود المطالبة بتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم في دخولهم وممتلكاتهم فحسب، بل أيضا عن معاناتهم النفسية تحت حكم النازي.

٢٧ - واسترسل قائلا إن الأساس النظري الاقتصادي الذي تُبنى عليه التعويضات عادةً يتمثل في أن السبل إذا تركت مهددة أمام الأفراد دون عوائق، فإنهم سيدبرون أوضاعهم الاقتصادية وينتفعون من مواردهم النادرة بما يحقق لهم أقصى استفادة منها. وإن التكلفة الاقتصادية لأي ضرر تساوي تكلفة التعويض عن الخسائر الناجمة عنه وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الخسائر.

٢٨ - واستطرد قائلا إن من الضروري تحديد قيمة نقدية للضرر الذي لحق بالفلسطينيين بحيث يمكن قياسه وتحديثه بانتظام وبطريقة منهجية. والكثير من البرامج، التي يدير العديد منها الأونكتاد والبنك الدولي، تحاول القيام بذلك في الوقت الحالي، لكن في كل حالة على حدة. ومن الأنسب إنشاء آلية مؤسسية يمكن أن ترصد الأضرار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي وتحصرها وتوثقها بطريقة منهجية ومتواصلة، ومن ثم توفر تقييما يمكن الوثوق به للتكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال.

٢٩ - وأوضح قائلا إن هناك العديد من السوابق القانونية التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في التعويض عن الخسائر التي لحقت به بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه. ففي عام ١٩٢٨، قضت محكمة العدل الدولي الدائمة، في قضية مصنع شورزوف، بوجوب دفع تعويض عن انتهاكات القانون

المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في القاهرة في ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، يكلف الاحتلال الإسرائيلي الاقتصاد الفلسطيني نحو ٧ بلايين دولار في السنة. وأجرى البنك الدولي أيضا دراسة للحالة في المنطقة جيم، التي تشكل نحو ٦٢ في المائة من الضفة الغربية، وتخضع في الأساس لسيطرة إسرائيل.

٣٤ - واستندرك قائلًا إن جميع هذه الدراسات مجرد دراسات استهلاكية وبداية لجهد هائل لا بد من بذله لإجراء تقييم دقيق وسليم لتكلفة الاحتلال الإسرائيلي منذ لحظة بدئه في عام ١٩٦٧.

٣٥ - السيد قبرصي (الأستاذ الفخري، جامعة ماك ماستر): أرفق ببيانه عرضا بالشرائح الرقمية، فقال إنه من المهم ألا تنوه في التفاصيل بل يجب أن نركز على السبب الجذري للحالة الاقتصادية للفلسطينيين. فوفقا لما ذكرته سارا روي، الاقتصادية المتميزة بجامعة هارفارد، كانت إسرائيل المتسبب الرئيسي في نكوص التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بينما القاعدة المقبولة بين الدول وفي إطار الأمم المتحدة هي تمكين الناس وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة أمامهم من خلال التنمية. فقد استنزف الاحتلال الإسرائيلي قدرة الفلسطينيين على إحراز التقدم عن طريق إضعاف قدرتهم على التنمية. وقد لاحظ أخصائي علم الإنسان والناشط الإسرائيلي جيف هالبر أن سلطات الاحتلال وضعت مصفوفة تحكّم معقدة في الأرض الفلسطينية المحتلة مكنت إسرائيل من إيداع الفلسطينيين في سجن مفتوح، ومن ثم الحد من قدرتهم على الارتقاء بأنفسهم.

٣٦ - وأعقب ذلك بقوله إن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست ناجمة عن سياسة واحدة فقط، بل إنها بالأحرى نتاج استراتيجية ترمي إلى منع الفلسطينيين من

منذ عام ١٩٦٧. وفي نفس الوقت، لا يُروى بالفعل سوى ٣٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية التي تُزرع بالري؛ لأن إسرائيل تستهلك حوالي ٨٢ في المائة من المياه الجوفية، وهي حالة تكلف الاقتصاد الفلسطيني ١١٠.٠٠٠ فرصة عمل، أو نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كل سنة. وقد فقد الفلسطينيون أيضا ١٠ في المائة من أحصص الأراضي في الضفة الغربية بسبب تشييد إسرائيل جدار الفصل، الأمر الذي لا يُسجل في الوثائق التي يحتفظ بها سجل الأضرار التابع للأمم المتحدة لأنه يقدر الأضرار على مستوى الأسر المعيشية. ولا يتوافر من مليوني دونم من المراعي الفلسطينية سوى ٣١ في المائة للرعي بسبب الاحتلال. وعلاوة على ذلك، لا يُسمح لسكان غزة بالصيد فيما يتجاوز ٦ أميال بحرية من خط الساحل، وهي مسافة تقل بكثير عن المسافة البالغة ٢٠ ميلا بحريا المسموح بها بموجب اتفاق عام ١٩٩٤ بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٣٣ - وأوضح قائلًا إن الحالة تزداد سوءا بسبب الحدودية الشديدة في قدرة واضعي السياسات الفلسطينيين على حفز الاقتصاد وجعله اقتصادا إنتاجيا. فثمة نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من الإيرادات الفلسطينية العامة تتسرّب إلى الخزانة الإسرائيلية بسبب أوجه القصور الكائنة في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الذي أبرمته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام ١٩٩٤. وإضافةً إلى أن غزة ما فتئت ترزح تحت وطأة حصار اقتصادي كامل طوال السنوات الثماني الماضية، فإنها تحملت أيضا ثلاث عمليات عسكرية إسرائيلية شاملة في السنوات الست الماضية تسببت في دمار هائل. وتقدر قيمة الأصول التي لحقت بها أضرار والناتج المحلي الإجمالي الذي فُقد في العمليتين الأخيرتين من تلك العمليات بمبلغ ٣,٢ بلايين دولار. ووفقا لدراسة أجرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) وعُرضت في حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم

الاقتصاد الوطني الفلسطينية، ومعهد الأبحاث التطبيقية عن ذلك المتبع في الدراسة التي أجراها مركز الإعلام البديل، وهو منظمة غير حكومية تتخذ من القدس مقراً لها. ففي الدراسة الأولى، حدد معدوها التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي كميًا بالتطبيق على مجموعة واسعة من الفئات الاقتصادية، وكما أشار السيد الخفيف في وقت سابق، تبين لهم أن الخسائر التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني تبلغ بنحو ٧ بلايين دولار في السنة، وهو مبلغ يعادل نحو ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة. وخلص معدو الدراسة إلى أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي كفيل بتحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد الفلسطيني وانتفاء حاجته إلى المساعدة المقدمة من الجهات المانحة. ففي الواقع، يمكن للمرء أن يتصور أن التحرر من القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن يمكّن الاقتصاد الفلسطيني من النمو بمقدار عدة أضعاف متى استمرت الجهات المانحة في تقديم المعونة.

٤٠ - وتطرق إلى الدراسة الأخرى التي أجراها مركز الإعلام البديل، فقال إن معديها قارنوا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، وخلصوا إلى أن الضفة الغربية لو كانت قد ظلت جزءاً من الأردن، فمستوى المعيشة فيها كان سيعادل الآن مستوى المعيشة في الأردن. وبالمثل، لو كانت غزة قد ظلت جزءاً من مصر، لكان مستوى المعيشة في غزة سيعادل الآن مستوى المعيشة في مصر. لكن، بما أن الأمر ليس كذلك، فقد خلص معدو الدراسة إلى أن الفجوة التراكمية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الأرض الفلسطينية المحتلة من جهة، والأردن ومصر من الجهة الأخرى، يبلغ حوالي نحو ٩,٧ بلايين دولار منذ عام ١٩٦٧. لكن كلا النهجين لم يأخذا في الاعتبار الآثار النفسية والاجتماعية التي يتحملها الشعب

التنافس مع الإسرائيليين، واستمرار كونهم سوقاً أسيرة لديهم. وفي الواقع، باتت الضفة الغربية وغزة ثاني أكبر سوق للمنتجات الإسرائيلية. والسبيل الوحيد لإطلاق قدرات الفلسطينيين وإتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التنمية مثلهم مثل بقية العالم هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم.

٣٧ - السيد الخفيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): أرفق ببيانه عرضاً بالشرائح الرقمية، فقال إن الأونكتاد يمكنه اتباع نهج قطاعي أو نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة في التعامل مع تلك المهمة. والنهج الأخير يبدأ على مستوى الأسر المعيشية إلى ما فوقها، بينما يجعل الأول من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاقه. وبغض النظر عن النهج، فإن المهمة كبيرة وستتطلب الاستعانة بخبراء من تخصصات متعددة. وأكد من جديد أن الأونكتاد هو وكالة الأمم المتحدة الوحيدة القادرة على تقييم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي بسبب خبرته المثبتة فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني. وكل المطلوب هو أن توفر الجمعية العامة الموارد اللازمة.

٣٨ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إن وفد بلده يقدر الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتقييم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي، رغم محدودية الموارد المتاحة له. وقال إن اللجنة ستبذل كل ما في وسعها لضمان حصول الأونكتاد على الموارد التي يحتاجها.

٣٩ - وأشار إلى عروض الشرائح المتعلقة بتكلفة الاحتلال التي قدمت في حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في القاهرة يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، فقال إن من المدهش ملاحظة الاختلاف في النهج المتبع في الدراسة التي أجرتها وزارة

الشعب الفلسطيني بما يتناسب مع مستوى وحشية الجرائم التي ترتكبها ضده إسرائيل.

٤٥ - السيد إمفولا (ناميبيا)، نائب الرئيس: قال إن وفد بلده يقدر العمل الذي يقوم به الأونكتاد بشأن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وفي الواقع، أدلى التعبير الرقمي عن الحقائق ذات الصلة بتلك المسألة إلى إيضاح الصورة. وينبغي إتاحة الموارد التي يحتاج إليها القائمون على تقييم تكلفة الاحتلال الإسرائيلي وتحديد كميتها كي يضطلعوا بعملهم بالغ الأهمية. ودعا اللجنة إلى المساعدة على كفالة الحصول على الموارد اللازمة من خلال مناشدة الهيئات المتحكمة في التمويل. وأضاف قائلاً إن قضية فلسطين لم تكن لتبقى دون حل طوال تلك المدة لولا عدم التعاطف مع الشعب الفلسطيني في بعض المحافل والأوساط. وإن التقارير المقدمة من الأونكتاد وغيره من الجهات بشأن تكلفة الاحتلال يجب أن يطلع عليه جمهور أوسع نطاقاً لا داخل الأمم المتحدة فحسب، بل في المنظمات الأخرى أيضاً. وأعرب عن أمله في أن تؤدي الجهود الرامية إلى مناشدة قلوب أبناء الشعب الإسرائيلي وعقولهم إلى جعلهم يدركون، في نهاية المطاف، أن مواصلة بلدهم احتلال أرض فلسطين أمر غير منطقي.

٤٦ - وختم حديثه قائلاً إن الرئيس يسأل عن كيفية تأثير اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووضع المؤشرات ذات الصلة بها على عمل القائمين على تقييم تكلفة الاحتلال الإسرائيلي وتحديد كميتها.

٤٧ - السيد قبرصي (الأستاذ الفخري، جامعة ماك ماستر): أشار إلى تعليقات المراقب عن دولة فلسطين، فقال إن أحد العناصر المميزة في الدراسة التي أجرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني وأريج أنها تتناول التكاليف

الفلسطيني بسبب الاحتلال، وضرورة إيجاد طريقة ما لقياسها وتحديد قيمة نقدية تقريبية لها.

٤١ - ومضى قائلاً إن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى قد جمعتا ملايين من الوثائق التي تتضمن تفاصيل الخسائر الفادحة التي يتكبدها اللاجئون الفلسطينيون. وهذه الخسائر، التي يجب تعويض اللاجئين عنها، ينبغي أن تُضاف إلى إجمالي مبلغ الخسائر التي يتكبدها الشعب الفلسطيني.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن عناصر فاعلة مختلفة، بما في ذلك دولة فلسطين والأونكتاد واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تعكف حالياً على جمع معلومات عن التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي. غير أن من المهم إضفاء الطابع المنهجي على هذه الجهود في المستقبل، بحيث تتوافر بيانات شاملة عندما يحين وقت تسوية مطالبات التعويض عن الأضرار.

٤٣ - واسترسل قائلاً إن ثمة جهد مهم آخر هو جمع المعلومات عن الخسائر المتكبدة من جراء تشييد إسرائيل جدار الفصل. وبعد عدة جولات من التعديل، اتفق أصحاب المصلحة على قالب لاستمارة المطالبة. ولئن كان ذلك القالب يتضمن مجموعة كبيرة من المعلومات، فمن الصعب أن يعكس المعاناة النفسية التي يتحملها الفلسطينيون المشردون والخسائر في الأموال العامة التي تتكبدها الحكومة الفلسطينية. وثمة تحد آخر هو بطء وتيرة التحقق من صحة المطالبات؛ ففي حين جُمع نحو ٥٠ ٠٠٠ مطالبة حتى الآن، فالعدد الذي جرى التحقق من صحته لم يتجاوز ٦ ٠٠٠ مطالبة.

٤٤ - وختم حديثه قائلاً إن جميع المعلومات القيمة التي لا جدال فيها الجاري جمعها ستساعد على ضمان تعويض

المباشرة وغير المباشرة للاحتلال الإسرائيلي على حد سواء. الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وطلب إلى الوفود أن يكون تمثيلها ويتحتم على جميع القائمين على تقييم تكلفة الاحتلال أن يعتمدوا هذا النهج. وثمة جانب مهم آخر لتلك الدراسة، ألا وهو ما خلصت إليه من أن الجهود الرامية إلى قياس تكلفة الاحتلال وتحديد كميتها يجب أن تكون شاملة ومستمرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٢٥.

ورد على السؤال الذي طرحه الرئيس، فقال إن التنمية في صميم هذه المسألة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسأل نفسه عما يجب فعله من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في التنمية. وحثم حديثه قائلاً إنه يؤيد مطالبة ممثل ناميبيا بتوفير الموارد الكافية لتمكين القائمين على تقييم تكلفة الاحتلال الإسرائيلي وتحديد كميتها من الاضطلاع بعملهم.

٤٨ - السيد الخفيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إن تقييم تكلفة الاحتلال عمل ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة، لكن من المهم للمنظمة أن تعمل مع الشركاء الوطنيين، مثل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية. وعلى أصحاب المصلحة أن يستعدوا لمواجهة أي تحديات تؤثر سلباً على صحة هذا التقييم، سواء فيما يتعلق بالبيانات أو المنهجية أو أي جانب آخر. وجميع المشاركين في ذلك الجهد يبدلونهم. بمنتهى الجدية، ذلك أن التقييم الذي يعكفون عليه سيكون، في نهاية المطاف، مرجعاً دولياً. وأعرب عن ترحيبه بجميع المساهمات في هذا الجهد؛ حيث إن من شأنها أن تعزز التقييم. وحثم حديثه قائلاً إن الأونكتاد سيواصل العمل في هذا الصدد، بصرف النظر عن مستوى الموارد المتاحة له.

مسائل أخرى

٤٩ - الرئيس: ذكر أن الاجتماع الخاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني سيعقد في ٢٣ تشرين